قصص نساء سوريات، عائلاتهن وممتلكاتهن

قصص نساء سوريات، عائلاتهن وممتلكاتهن

كتبت بواسطة المجلس النرويجي للاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية

الرسوم التوضيحية: هيلين باتوك

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حوالي 170 دولة وإقليم، ويساعد فيها على القضاء على الفقر والحد من الإقصاء وعدم المساواة، كما يساعد البلدان على تطوير السياسات ومهارات القيادة وإمكانيات الشراكة وقدرات المؤسسات ،وكذلك يساعد على بناء المرونة من أجل استدامة نتائج التنمية.

ومنذ بداية الأزمة في سورية عام 2011، استجاب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاحتياجات الضخمة التي ظهرت من خلال تنفيذ برنامج فريد من نوعه لدعم الشعب السوري، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر من المساعدة الإنسانية، بمعنى أنه يعزز صمود الشعب السوري عن طريق تعزيز آليات التكييف الإيجابية التي تمكن أبناء الشعب من الاعتماد على أنفسهم وإعادة بناء سبل عيشهم بدلاً من الاستمرار في الاعتماد على المساعدات الإنسانية. وتركز تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية (HRP) على إعادة تأهيل البنى التحتية الأساسية والمساحات الاجتماعية، وتوفير وسائل لدعم سبل العيش وتعزيز الانتعاش الاقتصادي والاندماج الاجتماعي، وتقوية التماسك الاجتماعي مع مراعاة المساواة بين الجنسين.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع لجان محلية مكونة من شركاء محليين ومنظمات غير حكومية وجمعيات محلية ومنظمات دينية ، بالإضافة إلى مستفيدين وممثلين عن المجتمعات المضيفة لضمان الاستماع إلى جميع الأصوات.

المجلس النرويجي للاجئين في سورية

المجلس النرويجي للاجئين (www.nrc.no) هو منظمة غير حكومية إنسانية دولية مستقلة تقدم المساعدة والحماية وتساهم في إيجاد حلول مستدامة للاجئين والنازحين في جميع أنحاء العالم.

يعمل المجلس النرويجي للاجئين في أكثر من 30 دولة بما في ذلك سورية لدعم الأشخاص المتضررين من النزوح القسري (النازحين والعائدين والمجتمع المضيف وغيرهم) لكي يتمكنوا من الوصول إلى المساعدة الفعالة في الوقت المناسب للتعامل مع الأزمة، ومن ثم العودة وإعادة بناء حياتهم عندما تنتهي الأزمة.

يواصل المجلس النرويجي للاجئين تطبيق نهج برمجة متكامل تعمل فيه برامج التعليم وبناء القدرات والمأوى والمياه والصرف الصحي والأمن الغذائي وسبل العيش معاً لتمكين السكان المتضررين من النزوح من تلبية احتياجاتهم الأساسية والتمتع بحقوقهم والاستفادة من طرق الوصول إلى الحلول المستدامة.

تم تمويل كتيب القصص هذا بشكل مشترك من قبل حكومة المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، لكن الآراء والمعلومات الواردة في كتيب القصص لا تمثل بالضرورة آراء أو إقرارات حكومة المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

NRC
NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

UKaid
from the British people

مضمون المحتوى

مقدمة ..... رقم الصفحة 5

قصة صفية ..... رقم الصفحة 6

قصة ليلى ..... رقم الصفحة 12

قصة رزان ..... رقم الصفحة 18

قصة عائشة ..... رقم الصفحة 24

قصة أزهار..... رقم الصفحة 30

مقدمة

تضم هذه المختارات خمس قصص حقيقية ترويها نساء سوريات كتبت خلال عامي 2019 و 2020 كجزء من عمل المجلس النرويجي للاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بحقوق المرأة في السكن والأرض والملكية في سورية. وتهدف هذه القصص إلى تسليط الضوء على تجارب نساء رُويت بأصواتهن، يتحدثن فيها عن كفاحهن للحصول على حقوقهن في الملكية.

وتعد حقوق الملكية أمراً أساسياً لنجاة المرأة في حال تفكك الأسرة، سواء في حالات الطلاق أو الانفصال أو الوفاة، والتي ازدادت جميعها أثناء النزاع، فالقدرة على التحكم بمكان تدعوه «منزلي» والاستفادة من وجود مكان كهذا، يساهم في تمكين المرأة وزيادة إحساسها بالأمان وضمان مشاركتها في بناء مستقبل سورية، خاصة أن العنف والنزوح يستمران في التأثير على النساء أكثر من غيرهن.،وتمثل إعادة إعمار سورية فرصة لمعالجة عدم المساواة الموجودة منذ زمن بعيد بين الجنسين في حقوق المرأة في السكن والأرض والملكية كما سنرى في هذه القصص.

ورغم أن بعض القوانين السورية المتعلقة بحقوق الملكية متحيزة تجاه الرجال، إلا أنها تعترف بحق المرأة في الملكية وتضع قواعد لميراث المرأة وفقاً للشريعة وقوانين الأحوال الشخصية المختلفة، بالرغم من وجود هذه الحماية إلا أن العادات والتقاليد أغفلتها منذ فترة طويلة كما سنرى في القصص. توضح القصص المختارة وأشجار العائلة المدرجة معها، كيف تم تناقل الممارسات التمييزية من جيل إلى آخر وكيف تسببت هذه الممارسات في تخلي النساء عن ميراثهن، وبينما تُظهر قصة أزهار كيف أدت الظروف الناجمة عن الأزمة في سورية إلى تفاقم عدم المساواة بين النساء، فإن قصة ليلى وقصة صفية توضحان كيف أن حقوق الملكية تساهم في تمكين النساء وعائلاتهن عبر الأجيال.

هذه المختارات مخصصة لجميع النساء السوريات اللواتي يبحثن عن مكان ليدعونَه منزلاً يستطعن العيش فيه بأمان، ولجميع النساء اللواتي يطالبن بحقوقهن وحقوق أطفالهن في البقاء؛ ولجميع الرجال الذين يقومون بخطوات لضمان تمتع زوجاتهم وأطفالهم بحقوق السكن والأرض والملكية، كما تقدم هذه المختارات تقديراً للمرأة السورية ومرونتها وشجاعتها.

ونود أن نشكر كل من جعل مشاركة هذه القصص أمراً ممكناً، نحن نقوم بنشر هذه القصص على أمل أن نلهم جميع النساء السوريات المدركات لحقوقهن لممارسة تلك الحقوق والمطالبة بها ولنعزز الشعور بالتضامن والانتماء لقضايهن.

قصة صفية:
الاستقلالية من خلال ملكية العقارات

صفية امرأة من إحدى العائلات الدمشقية العريقة المعروفة بالاهتمام بتعليم الإناث والحفاظ على حقوقهن. تعيش صفية في دمشق حيث عملت كمساعد مهندس.

على الرغم من تَقدم العديد من الشباب لخطبتها سابقاً، لكنها لم تتزوج. كانت صفية مولعة بعملها وتستمتع باستقلاليتها، حيث أنها تَمتلك سيارة و منزل كبير في منطقة راقية في دمشق وبالإضافة إلى ذلك تَملك حصة سهمية كبيرة في مقهى شعبي في دمشق القديمة.

هذا الميراث الكبير حصلت عليه صفية بموجب تقاليد العائلة والتي تضمن أن ترث المرأة نصيبها الشرعي من الميراث وفقاً للشريعة الإسلامية. في حين ترث المرأة نصف حصة الرجل، إلا أن تقاليد عائلة صفية تورّث المرأة العزباء التي لم تتزوج حصة مساوية لحصة الرجل أو أكثر لتضمن لها حياة كريمة مستقلة.

المقهى في دمشق القديمة: الإرث العائلي

يعود المقهى لجد صفية كمال. والد كمال واسمه «طه» كان لديه منزل ودُكان لبيع الأقمشة في دمشق القديمة. بعد وفاة طه، ورث كل من وَلَديه كمال و أميمة المنزل و الدُكان و قاموا ببيعهما و تقاسموا الميراث بينهما وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية أيضاً. كما ورثت أميمة ذهباً من والدتها بعد وفاتها، فمن التقاليد لدى بعض العائلات الدمشقية أن البنات يرثن الذهب عن الأُمهات.

عَمِل جدُ صفية كمال في تجارة الأخشاب وازدهرت تجارته في تلك الفترة، حيث تعلم واحترف مهارة البيع والتجارة من خلال عمله مع والده ومراقبتَه لهُ في دُكان الأقمشة. قام كمال بشراء منزل كبير في حي راقي في دمشق ومقهى في دمشق القديمة من حصته في ميراث والده وأرباح تجارته.

والد صفية، أحمد: الإخوة الثلاثة و إدارة المقهى

تزوج كمال من نزيهة، نزيهة ورثت أسهمًا من منزل عائلتها وذهبًا من والدتها والذي استخدمته لدعم تجارة زوجها. والإثنان أنجبا معاً خمسة أطفال: أحمد وأكرم وعلي وأمل و دلال.

بعد وفاة كمال، قامت زوجته وأبنائه بتقاسم إرثه. وقام الإخوة الثلاثة بشراء حصص والدتهم وأخواتهم الإناث من المنزل والمقهى ثم تولى الإخوة إدارة المقهى وبدأوا بتقاسم الأرباح بينهم شهرياً.

كان والد صفية أحمد، يملك ثلث المقهى وقام بإدارة المقهى بنفسه. اشترى أحمد منزل وسيارة من ميراث والده وكان قد تزوج من مفيدة ورزقوا بثلاثة أطفال (بسام و حسان و صفية).

والدة صفية، مُفيدة: تُأمن الميراث لابنتها غير المتزوجة

للأسف، عانى أحمد والد صفية من مرض السرطان وقبل وفاته قام بنقل ملكية حصته من المقهى لزوجته مفيدة، ونقل ملكية المنزل و السيارة لها أيضاً. أراد أحمد من ذلك أن تكون زوجته مسؤولة عن ممتلكاته وأن تستلم إيرادات المقهى ريثما يصبح أبناؤه قادرين على إدارة أموالهم كونهم كانوا دون السن القانوني (الثامنة عشرة) ولا يمكنهم التصرف بتلك الأموال. واصلت مفيدة إدارة حصتها وحصة أبنائها في المقهى. و بعد فترة من وفاة أحمد، توفي ابنها الأصغر بسام بشكل مأساوي قبل أن يتمكن من الحصول على أي شيء من إرث والده.

كانت مفيدة توزع شهرياً عائدات المقهى بينها وبين ولديها حسان و صفية. عندما شعرت مفيدة بقرب أجلها، نقلت رسمياً إلى صفية مُلكية السيارة ونصف حصتها وحصة صفية الشرعية من المنزل لو أنها ورثته عن زوجها أحمد. ونقلت حصتها السهمية من المقهى ومن ضمنها ميراث ابنها المتوفى بسام والذي كان من المفترض أن يرثه من أبيه. كما أعطت لصفية الذهب الذي كانت قد ورثته من والدتها. فعلت مُفيدة ذلك وفقاً للعرف العائلي لأن صفية لم تتزوج.

عندما توفيت والدة صفية، تقاسمت صفية وأخوها حسان بشكل قانوني ما تبقى من الميراث باسم مُفيدة. أي أنه بالإضافة إلى ما قامت والدتها بإعطائه لها قبل وفاتها، فقد ورثت أيضا جزءًا من النصف الآخر من المنزل ليصل إجمالي حصتها إلى 75% وبذلك أصبح لديها حق الإدارة والتصرف. كما ورثت أسهماً أخرى من المقهى أيضاً.

بعد عدة سنوات، توفي أعمام صفية أكرم وعلي، ولأن أرباح المقهى لم تكن جيدة كما كانت في السابق فقد باعت العائلة المقهى. تقاسمت صفية وحسان حصتهما وفقًا لرغبة والدتهما، وكما هو متوارث في العائلة بخصوص تقسيم الميراث، تقاسم أبناء أعمامهم أسهمهم في المقهى وفق الشريعة والقانون.

ميراث صفية: حالة استثنائية، لا يوافق الجميع عليها

هذا التقليد في حماية النساء غير المتزوجات في الأسرة، هو شائع في عائلة صفية فقط وليس بالضرورة شائعًا بين العائلات الأخرى. قامت الأُسرة بذلك لأنهم كانوا قلقين بشأن مستقبل ابنتهم غير المتزوجة. أراد والدا صفية ضمان منزل ومصدر دخل يحميها. ومع ذلك، يعتقد شقيق صفية حسان وابنته سُهى، أنّ توزيع الميراث لم يكن عادلاً لأنه لم يتبع قواعد الشريعة الإسلامية حيث يأخذ الرجل ضعف حصة المرأة.

درست سُهى ابنة حسان الحقوق و تعمل كمحامية. تعتقد سُهى بأنه كان من المفترض أن يأخذ والدها نصيباً أكبر من ميراث العائلة عوضاً عن قسمة معظمه بين أمه وأخته صفية. لكنها تعلم أنهم قاموا بذلك ليضمنوا لعمتها صفية مستوى معيشي جيد يحفظ كرامتها.

ومع ذلك تؤمن سهى بإمكانية العائلة وبشكل عام أن تضمن مستقبل الفتيات اللواتي لم يتزوجن ولكن ضمن إطار أحكام الشريعة والقانون والحرص على تعليم البنات وحماية حقوقهن. كما تؤمن أنه من الضروري الحفاظ على بعض التقاليد والعادات الدمشقية، كإعطاء الأم الذهب للبنات كجزء من ميراث البنات كما يحدث لدى البعض من العائلات.

وبالرغم مما حدث، بقي حسان على علاقة جيدة مع أخته صفية لأنه يشعر بالمسؤولية اتجاهها. حسان لم يتدخل في شؤونها المالية أبداً لكي يحافظ على سلام واستمرارعلاقته بأخته بالرغم من ظروفه المالية الصعبة منذ بداية الازمة في سورية.

شجرة عائلة

صفية

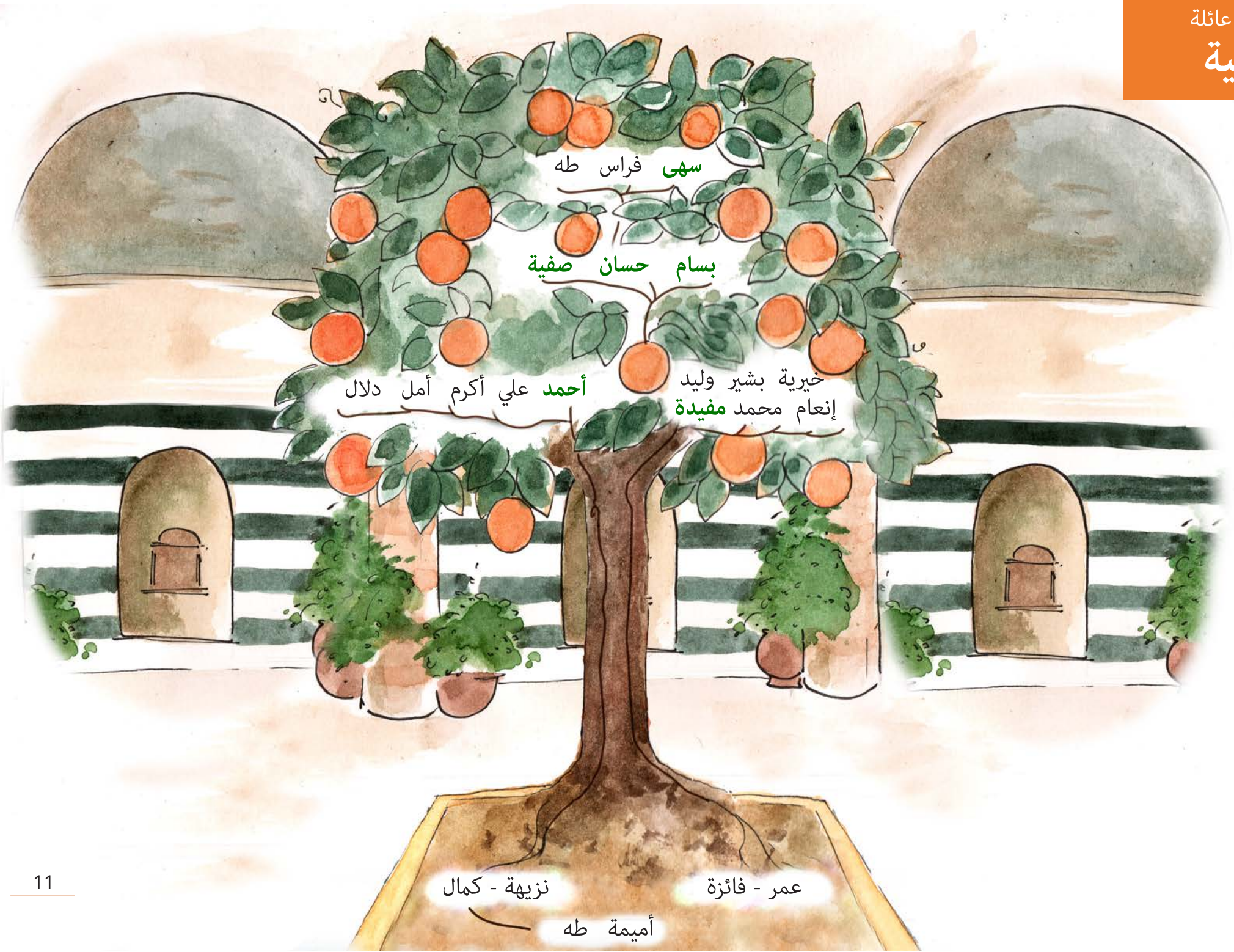

قصة ليلى في العمل الدؤوب والإستثمار:

العمة حليمة مصدر الإلهام

اضطرت ليلى وإبنها كرم لترك منزلهما بسبب الأزمة في سوريا وتحولآ للعيش كنازحين في قرية صغيرة. ليلى لديها خمس بنات متزوجات لاجئات في بلدان مختلفة بالإضافة لإبنها كرم. تقول ليلى بأن قصة توارث الممتلكات عبر ثلاثة أجيال في عائلتها هي قصة تمكين للنساء تعرقلت بسبب الأزمة التي مرت بسورية.

بناء ثروة العائلة - جَد ليلى الأكبر

كان جد ليلى الأكبر فلاحاً في إحدى القرى يمتلك مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية خارج حمص بمساحة 1700 دونم (170 هكتار). عند وفاته، ورث ابنه علاء الدين جَدُ ليلى كافة ممتلكاته وقام بعدها ببناء ورشة فخار في المدينة. تزوج علاء الدين من رُقية وأنجبا ابنة وولدين وهم حليمة وصادق وكريم. كريم هو والد ليلى وصادق وحليمة عمها وعمتها.

العمة حليمة تقوم بتطوير الأعمال العائلية

بعد وفاة جدة ليلى "رُقية" المُفاجئ، اعتنت العمة حليمة بأخويها الصغيرين بنفسها. وبعد وفاة والدها علاء الدين قامت حليمة بإدارة الأراضي الزراعية وورشة الفخار وطورت عمل العائلة في ورشة الفخار الصغيرة وحولت ورشة الفخار إلى ورشة تصنيع طوب ناجحة. بعد ذلك، قررت حليمة وأخويها تقسيم العمل فيما بينهم اتفقوا على أن ينتقل صادق إلى القرية لرعاية الأرض الزراعية، وأن يبقى كريم في ورشة الطوب و تقوم حليمة بإدارة الأعمال.

قام الأشقاء لاحقاً بتقسيم ميراث والدهم وفقاً لإتفاقهم بتقاسم إدارة أراضي العائلة وأعمالها. وافق كريم أن يعطي شقيقه صادق حصته من الأراضي الزراعية مقابل حصة صادق في ورشة الطوب ومنزل الأسرة.أما حليمة فقد أبقت حصتها في جميع الممتلكات كما كانت. بذلك حصل صادق على 1360 دونماً من الأراضي الزراعية وحصل كريم على ورشة الطوب و منزل الأُسرة. كانت حصة العمة حليمة 430 دونماً من الأراضي الزراعية وحصة في منزل الأسرة وحصة في ورشة الطوب حسب القسمة، وتم نقل الملكية على النحو المتفق عليه وسجلت بشكل رسمي.

العمة حليمة تنتقل للعيش مع كريم

تزوجت العمة حليمة وانتقلت من منزل العائلة إلى منزل زوجها. لم تنجب حليمة الأطفال ولرغبة زوجها بإنجاب أطفال تزوج من زوجة ثانية. طلبت حليمة الطلاق بعد اثنتي عشر عاماً من الزواج وإنتقلت للعيش مع شقيقها كريم والد ليلى. فقد طلقها زوجها بناءً على طلبها بدون ان يطلب أي مقابل كما يحدث في قضايا المخالعة وبذلك احتفظت حليمة بممتلكاتها كاملة.

رَحب كريمً بقدوم أخته، وبعد فترة قام ببناء طابقٍ ثان لعائلته وترك الطابق الأرضي لأخته حليمة. الطابق الأرضيً كان كبيراً بالنسبة إلى حليمة، فقرر كريم بالإتفاق مع حليمة استثمار إحدى الغرف وتحويلها إلى دُكان حتى تتمكن حليمة من تحقيق دخلها الخاص. مع مرور السنين، أصبح لدى كريم خمسة أبناء هم أيوب وناجي وجلال وحسام وعماد، وثلاث بنات ليلى وكوثر وعليا. وبقيت حليمة تعيش في المنزل باعتبارها العمة المحبوبة.

قامت حليمة بنقل ملكية حصتها من منزل العائلة إلى كريم والد ليلى قبل وفاتها شَرط أن تتمكن من استخدامه طوال حياتها. كذلك اشترى كريم حصة حليمة في ورشة الطوب وطور الورشة لتصبح مصنعاً أكبر.

وبعد وفاة كريم، ورثت والدة ليلى وليلى وأخوتها المنزل ومصنع الطوب ونصف أراضي حليمة في ريف حمص. بينما ورث أبناء صادق النصف الآخر من حصة حليمة في الأراضي الزراعية.

الخلاف الأُسري

وبمرور الزمن، بدأت الخلافات تظهر في عائلة ليلى، حيث أراد إخوة ليلى أخذ المنزل والمصنع الموجودين في مدينة حمص وترك الأراضي الزراعية للأخوات. رفضت الأخوات ذلك لأن قيمة الأرض كانت أقل من قيمة منزل المدينة والمصنع. وبعد فترة من الزمن عاد شقيقهم الأكبر ناجي من أوروبا وقرر توزيع الميراث وفقاً للشريعة والقانون بمعنى أن كل رجل يحصل على حصة مساوية لحصة امرأتين.

بيع ثروة العائلة

لم يتمكن أي من الأخوة من شراء المصنع بمفرده لأن قيمته كانت قد ارتفعت كثيراً على مر السنين. قرر أفراد الأسرة بيع المصنع وحدث ذلك واستلم الإخوة والأخوات حصصهم نقداً. ثلاثة من الإخوة أخذوا منزل العائلة وبالمقابل أعطوا الأخوين الآخرين والأخوات قيمة حصصهم في المنزل على شكل نقود أو حصص إضافية من الأرض الزراعية. وبذلك تم تقسيم الميراث واستخدم كل واحد من الورثة ميراثه كما شاء - باع بعضهم أرضهم بينما احتفظ بها الآخرون.

التخلي عن الحلم: حلم ليلى بممتلكات لأطفالها

باعت ليلى حصتها من الأراضي أيضاً واستخدمت المال لشراء بيت في المدينة. أما ما تبقى من المال فقذ استخدمته كدفعة أولى لشراء بيت آخر في جمعية سكنية. قامت ليلى بتأجير البيت الذي اشترته في المدينة لدفع الأقساط المتبقية للبيت الآخر. كذلك قامت بشراء مكتبة بالإضافة الى أن زوجها كان يمتلك متجراً.

اضطر الجميع في عام 2012 لترك حمص تاركين وراءهم جميع ممتلكاتهم والتي أصبحت إما مدمرة أو مسلوبة. تفكر ليلى حالياً في بناتها الخمسة وابنها وتأمل أن يمتلك كل من أطفالها عقاراً لمساعدتهم في المستقبل.

ولا زالت تأمل في العودة يوماً ما وتقول أن قصة والدها وعمها وعمتها حليمة تذكرها بأن التضامن ودعم الأسرة وقوة الإرادة تتغلب على الأوقات العصيبة وتغير الظروف.

شجرة عائلة

ليلى

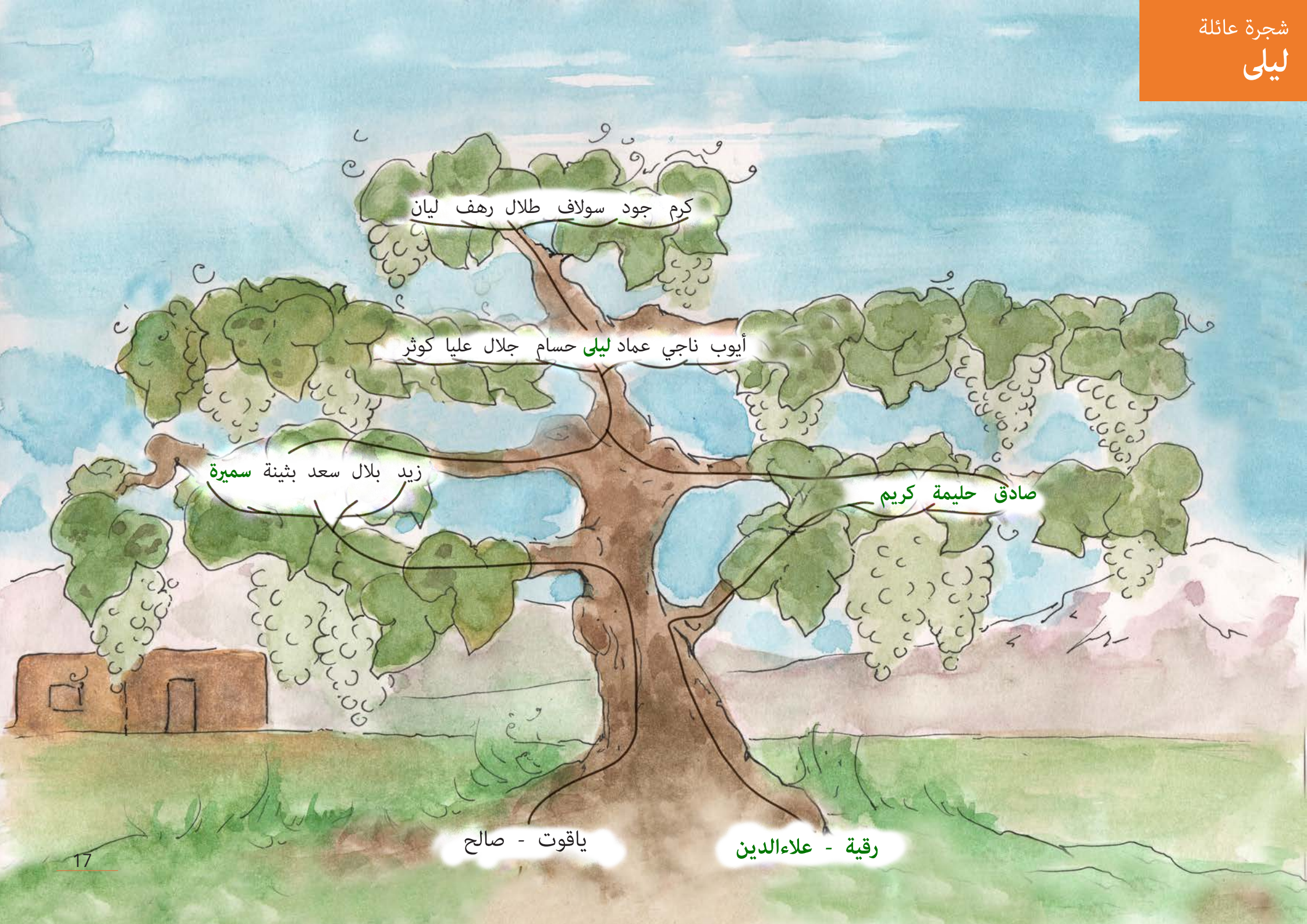

قصة رزان:
قرارات لم تكن شائعة في الماضي

تبدأ القصة مع جدة رزان وجدها لأبيها (حمزة و سليمة)،عاش الإثنان في قرية صغيرة معاً ومع زوجة حمزة الأولى زينب وطفليهما هيفاء ومصطفى.

عندما بلغت هيفاء العمر المناسب للزواج، لم توافق عائلتها على تزويجها من راكان الرجل الذي أحبته، لذلك قررت هيفاء الهرب معه لتتزوجه وفعلا تزوج الاثنان دون موافقة عائلة هيفاء. شَعر حمزة بعار كبير وألقى اللوم على زينب والدة هيفاء فقرر تركها هي ومصطفى ابنه وانتقل مع زوجته الثانية سليمة إلى قرية أخرى.

غريبٌ في أرضهِ: جدُّ رزان ووالدها

في القرية الجديدة، رُزِقَ حمزة وسليمة بثلاث بنات، أمينة وسعاد وسكينة، وثلاثة أبناء، بشير وسامي وعدنان والد رزان. في ذلك الوقت صدر قانون الإصلاح الزراعي وتم بموجبه إعادة توزيع الأراضي للفلاحين ومُنح حمزة 15 هكتاراً من الأراضي بما يعادل (150 دونماً)، حيث ساعده صديقه الذي كان على صلة جيدة بمختار القرية بإجراءات التقديم.

في عام 1962 فَقد حمزة وأسرته الجنسية السورية وأصبحوا من "الأجانب"، وهو مصطلح يستخدم لوصف مجموعة من الأكراد عديمي الجنسية. حدث هذا لأنهم لم يكونوا مُسجلين خلال إحصاء سكاني مُعين أجرته الحكومة مُسبقاً. وبعد أن أصبحت العائلة عديمة الجنسية "أجانب"، عانى الجميع من مشاكل في الحصول على التعليم والعمل والخدمات الأخرى. بعدها وفي عام 2011 أصدرت الحكومة السورية قراراً بمنح الأكراد الأجانب الجنسية السورية، فتقدمت الأسرة بطلب للحصول على الجنسية السورية وتمكنوا من استَعادَتها.

عندما توفي حمزة جد رزان، تم تقسيم الخمسة عشر هكتاراً من الأرض بالتساوي بين زوجته سليمة وأبنائه ومن بينهم عدنان والد رزان. وبذلك حُرمت زوجته الأولى زينب وأطفالها من الميراث.

كانت سليمة قد اشترت خمسة هكتارات أخرى من الأرض خلال حياتها وبعد وفاتها تقاسم أبناؤها الذكور هذه الأرض فيما بينهم فقط. لم تعرف رزان كيف شعرت عماتها - بنات سليمة – نحو تقسيم الأرض هكذا ولكنها تعلم بأنه على الرغم من أن النساء لديهن القدرة على المطالبة بحقوقهن القانونية الشرعية في الإرث ولكن التقاليد والأعراف غالباً ما تقف في طريقهن.

نحتاج إلى إخوتنا وأزواجنا: عائلة رزان

لدى عدنان والد رزان ووالدتها هاجر ثلاثة أبناء وسبعُ بنات من بينهم رزان. عندما توفي والدُها عدنان، قسّم إخوتها هكتارات والدهم السبعة فيما بينهم فقط. والدتها وأخواتها غير المتزوجات بقين مع أخيهن الأصغر في منزل العائلة، حيث أن البنات يبقين في منزل العائلة إلى أن يتزوجوا.

البنات يزددن قوة: هاجر والدة رزان

لم ترث هاجر والدة رزان من ميراث أبيها شيئاً. كان والد هاجر واسمه عمران فلاحاً يمتلك ثلاثين هكتاراً من الأراضي وكان يعتبر واحداً من أغنى مالكي الأراضي في المنطقة. كان له زوجتان – أحداهما حفصة، وله منها ابن واحد وابنة، والزوجة الأخرى اسمها سارة ولديه منها أربعة أبناء، محمد وعمر وعبد الرحمن وعبدالكريم، وابنتان، سميرة وهاجر والدة رزان.

ساعدت سارة زوجها عمران على زراعة الأرض ورعاية الأغنام، أراضيهم الزراعية لم تسجل لأنها كانت بالقرب من الحدود حيث هناك قيود على تسجيل الأراضي الحدودية. عندما توفي عمران قام إبنه محمد بإدارة الأرض وعاش في منزل الأسرة، وعندما توفيت سارة، قام الأبناء بتقسيم الأرض فيما بينهم من دون الأُختين سميرة وهاجر (والدة رزان).

لم تكن هاجر وسميرة راضيتين لكن لا يوجد ما يمكن القيام به، فمن التقاليد والأعراف الشائعة في المنطقة أن المرأة لا ترث أي ممتلكات كالأرض أو المباني وعوضاً عن ذلك تقوم العائلات بإعطاء البنات شي من عائدات المحاصيل الزراعية وهذا التقليد شائع لدرجة كبيرة.

تقول رزان بحسب التقاليد إن من مسؤولية الزوج كسب لقمة العيش لزوجته وأنها سعيدة بإعطاء إخوتها الذكور كل الميراث لأنها تعلم عندما تحتاج هي أو أخواتها حصصهن فإن إخوتها سيقدمون لهن حصصهم فوراً.

ولكن بالمقابل رزان لا تريد أن يحدث نفس الشيء مع أطفالها فهي ستضمن أن ترث ابنتاها وأبناؤها حصصاً متساوية من ممتلكاتها. تمتلك رزان منزلاً ومكتباً للمحاماة مسجلان بإسمها بالاتفاق مع زوجها. كان قرار تسجيل الممتلكات بإسم رزان مشتركاً بين الزوجين لحماية حقوق ملكية رزان. خافت رزان وزوجها في حال حدوث أي شيء لزوجها أن تحدث خلافات عائلية على الميراث وبالتالي قد تؤخذ الممتلكات منها أو من أطفالهما لذلك اتخذا هذا القرار. رزان لها وضع مختلف عن النساء في الأجيال السابقة، فهي محامية وتعرف كيف تحمي حقوقها ولا تخشى ذلك.

تشعر رزان أن الوضع يتطور بشكل أسرع الآن مع التغييرات التي أحدثتها الأزمة في سورية وتعتقد أن النساء من الجيل القادم في عائلتها سيبدأنَ بالمطالبة بحقوقهن.

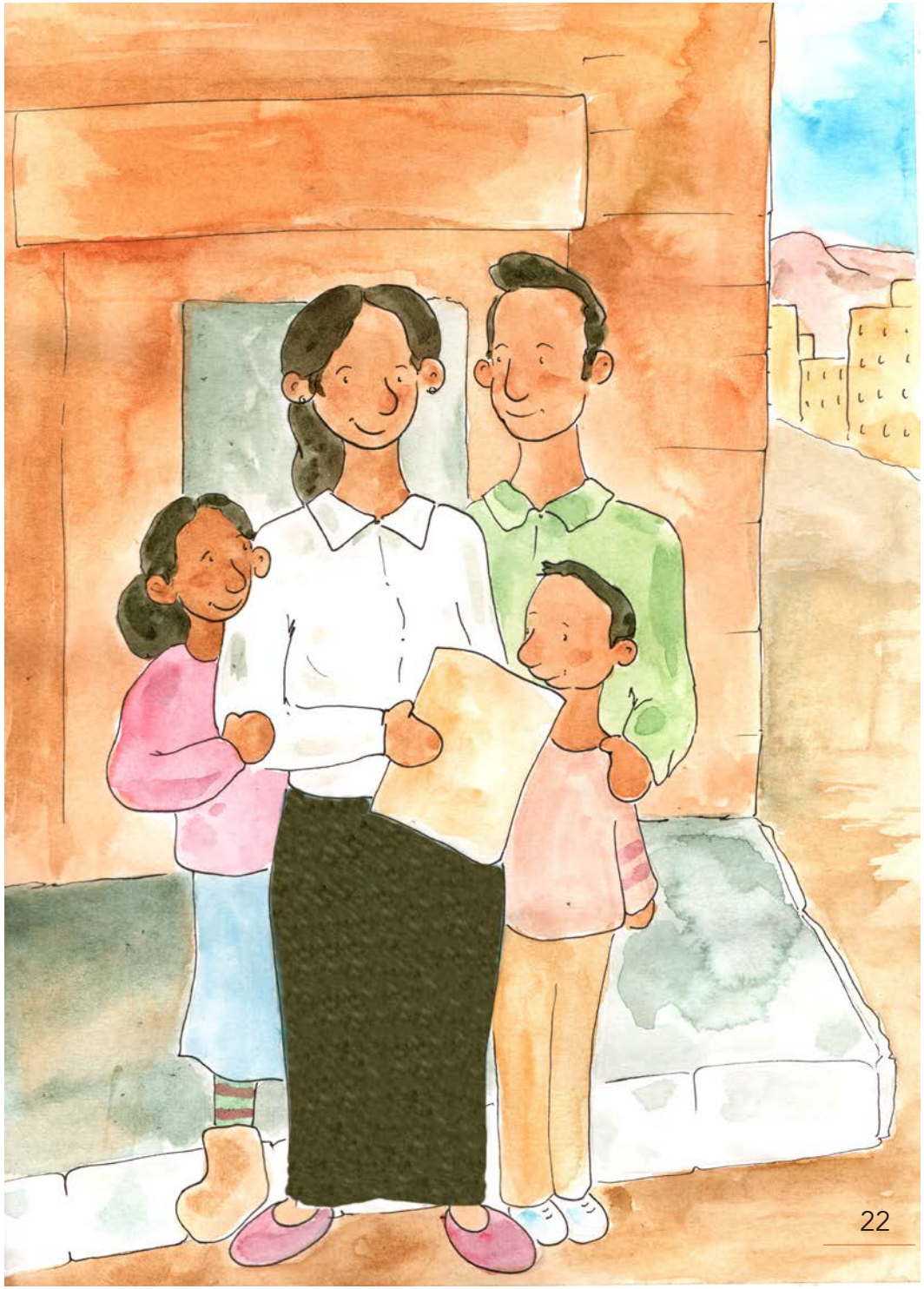

شجرة عائلة

رزان

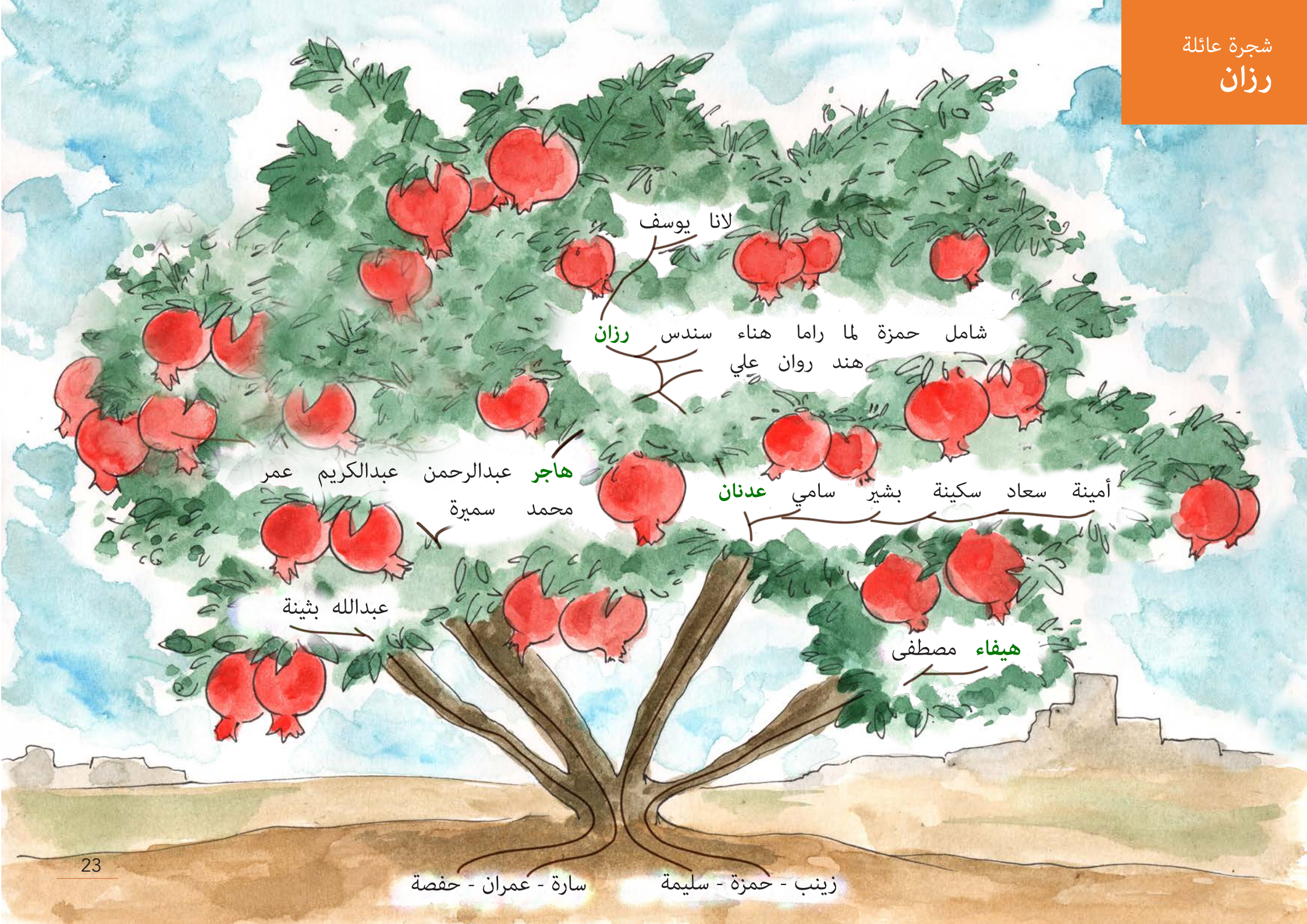

قصة عائشة:
تستمد الشجاعة من جدها

ثلاثة منازل وثلاثة زوجات: مريم والدة عائشة

ولدت عائشة لأب يدعى عبد اللطيف وأم اسمها مريم كان لدى "مريم" والدة عائشة ثلاث وعشرون أخاً وأختاً لأن والدها عبد الرحمن قد تزوج ثلاثة مرات.

وعبد الرحمن كان شيخاً لإحدى العشائر وفلاحاً معروفاً عندما تزوج من فلك والدة مريم"جدة عائشة" والقادمة عائلتها من ريف حلب. أنجب عبد الرحمن من فلك أربعة أبناء وسبعُ بنات. امتلك عبد الرحمن 200 هكتاراً أي ألفي دونم من الأراضي الزراعية. استملكت الحكومة السورية جزء من أراضيه الزراعية بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي وتم إعادة توزيعها على الفلاحين. .

بنى عبد الرحمن منزلاً لكل واحدة من زوجاته (حليمة وخديجة وفلك) في نفس الحي، وقام أيضاً ببناء بيوت لأبنائه ما عدا الابن الاصغر لكل زوجة كون كل واحد منهم سيرث منزل والدته بعد وفاته.

وبعد وفاة عبد الرحمن، تم تقسيم أراضيه بشكلٍ متساوٍ بين أبناءه الذكور، وبهذا لم ترث زوجات عبد الرحمن أو بناته أي شيء. ففي عائلة عائشة، تبقى البنات والأمهات في بيوتهن حتى الزواج أو الوفاة ولا يمتلكن أي حق في الممتلكات والاراضي.

على الرغم من اعتراض البنات على عدم حصولهن على شيء من الإرث إلا أنهن لم يتجرأن على المطالبة، عائشة وحدها تجرأت وطالبت أخوالها بحصة والدتها. تحدثت عائشة إلى أخوالها مستشهدةً بما ذكر في القرآن حول حقوق الإناث في الإرث إلا أن أخوالها برروا ذلك بأن بعض من أخواتهم من بنات عبد الرحمن قد تزوجن خارج الأسرة، بمعنى أن الأرض سوف يرثها غرباء وهو ما لا يريدوه حتى وإن كان أزواجهن من نفس العشيرة. وباعتبار مكانة العائلة عالية، فقد اعتبر الناس عيباً على نساء العائلة أن يناقشوا حقهم في وراثة الأرض.

عبدالله فقط "خال عائشة"، وهو أحد أبناء عبد الرحمن من زوجته حليمة، الوحيد الذي اعترض على عدم اعطاء أخواته حصصهن من الميراث كونه قد درس القانون وعمل كقاضٍ وأيّد الامتثال للقانون. قال عبدالله لإخوانه أنه سيعطي لأخواته نصيبهن الصحيح من الممتلكات التي تركها والدهم ولكن لم يوافق الإخوة على ذلك، ولا تزال أرض عبد الرحمن مسجلة باسم ابنائه حتى يومنا هذا حسب إدعائهم.

الدفاع عن حقوقنا: عبد اللطيف والد عائشة

عبد اللطيف هو والد عائشة وجدها اسمه عباس، تزوج عباس من ليلى وكان لديهما ابنتان وأربعة أبناء - بمن فيهم عبد اللطيف - وعاشوا معاً في قرية عباس. كان عباس فلاحاً يملك سبعة عشر هكتاراً من الأرض ومنزلاً في القرية حيث عاش حياته كلها وإمتلك أيضاً بيتاً آخر في بلدة مجاورة. عمل عباس بتربية الأغنام وفي الأرض.

بالإضافة إلى السبعة عشر هكتاراً التي كانت لدى عباس، فقد اشترى أربعة هكتارات إضافية قريبة من أرضه ولكن لم يسجل هذه الهكتارات الأربع رسمياً باسمه، ولم تكن هناك أية مشاكل عندما كان مالك الأرض السابق محمد على قيد الحياة، ولكن بعد وفاة محمد بدأ ابنه نزاعاً مدعيا أن الأرض ملكه، وفي أحد الأيام أحضر رجالاً مسلحين معه إلى الأرض وبدأ في زراعة الهكتارات الأربعة الإضافية.

عندما سمع والد عائشة عبد اللطيف ويوسف وفلاح وسليمان إخوة عبداللطيف بما يحدث، ذهبوا بالعصي والسلاح للدفاع عن أرض والدهم، وبوصولهم للأرض تطور النزاع وقتل المسلحون يوسف وأُصيب عبد اللطيف وسليمان بالعيارات النارية، وللأسف، توفي عبد اللطيف "والد عائشة" في وقت لاحق.

اشتكى أعمام عائشة، سليمان وفلاح، في إحدى المحاكم في حلب ورفعوا قضية بملكية الأرض وانتهى النزاع بتوقيعُ صلح تنازلوا فيه عن مطالبتهم بالهكتارات الأربع المتنازع عليها. وكجزء من الصلح وللتعويض عن وفاة أفراد عائلة عائشة، مُنحت العائلة عشرين هكتاراً من الأرض، وبذلك أصبح للعائلة سبعة وثلاثين هكتاراً.

وفقاً للعادات، أبناء العائلة الباقين على قيد الحياة يأخذون الأرض، ولذلك، وقبل وفاة عباس طلبت زوجة يوسف من حماها إعطاء أولادها حصة من الأرض لتعيلهم بها بعد وفاة والدهم. قام عباس بمخالفة التقاليد متأثراً بفقدان أبنائه يوسف وعبد اللطيف وسجل خمسة هكتارات باسم أطفال يوسف وخمسة هكتارات بأسماء بنات عبد اللطيف.

عائشة تقول قُتل والدها وعمها لأن جَدها لم يسجل أرضه رسمياً بإسمه في السجلات.

بعدها تزوجت أم عائشة من خالد وهو ابن عم عائشة فلاح، ورثت عائشة هكتاراً واحداً من الأرض وتعرف تماماً مكان هذه الأرض والطريق إليها بالإضافة إلى ما يمكنها زراعته فيها ولكنها لا تستطيع الوصول إليها، فقد منعها عمها سليمان وزوج والدتها الجديد خالد من الوصول إلى الأرض كونها أرض العائلة. عندما بلغت عائشة وشقيقاتها الخمس الثمانية عشر عاماً، توقع خالد منهم التنازل عن أرضهم له، لكن الفتيات رفضوا.

تسعى عائشة وأخواتها الآن للحصول على حصصهن من منزل جدهم عباس في البلدة. ولأن الأعمام لا يرغبون في إعطاء نساء الأسرة حصصهن من المنزل، فقد أقامت الفتيات دعوى قضائية للمطالبة بحقهم والتي لا تزال قائمة. نجحت عائشة وأخواتها في تسجيل وفاة جدهم رسمياً والحصول على حصر الإرث من المحكمة الشرعية في سوريا، وقامت بوضع إشارة دعوى على العقار لضمان حقها. هذه الخطوة ضرورية لتحذير أي مشتري محتمل بوجود نزاع لم يتم حله حول المنزل.

وباعتبار مطالبة النساء بحقوق الإرث أمر معيب في عشيرة عائشة، فقد واجهت عائشة وأخواتها الجفاء من أفراد العائلة بعد مطالبتها بحقوقها.

أصبحت والدة عائشة أيضاً في وضع صعب فقد منعها زوجها من زيارة بناتها، ولم يُسمح لعائشة وأخواتها بالحديث عن الميراث أمام زوج أمهن وتلقينَ معاملةً سيئة لأنهن اتخذن إجراءات للمطالبة بحقوقهن. هدد خالد بطلاق والدتهم إن لم تتخلى عائشة وأخواتها عن مطالبهن، كما هدد زوج عائشة أيضاً لدعمه لها للمطالبة بحقها. عائلة زوج عائشة تحترم حقوق المرأة بالإرث لذلك فقد وجدت دعماً منه.

لتتمكن أخوات عائشة من التواصل مع أمهن، فقد اتفقت عائشة وأخواتها فيما بينهم على أن تتحمل عائشة وحدها اللوم على المطالبة بالإرث من خلال المحكمة. تتحمل عائشة اللوم على كل هذا، وعلى الرغم من أنها تشعر بالحزن، إلا أنها وبقوة تؤمن أنه من المهم أن تحاول هي وأخواتها المطالبة بحقوقهن. عائشة تفتقد والدتها كثيرا لكنها تعرف أنها لا تستطيع رؤيتها الأن، وتستمد شجاعتها من والدها الذي لم يتنازل عن حقوقه.

دراسة عائشة للقانون وعملها مع زملائها المحامين والمحميات والجمعيات النسائية يشجعها على المطالبة بالحقوق التي ترى نساء أُخريات يطالبن بها كل يوم.

شجرة عائلة

عائشة

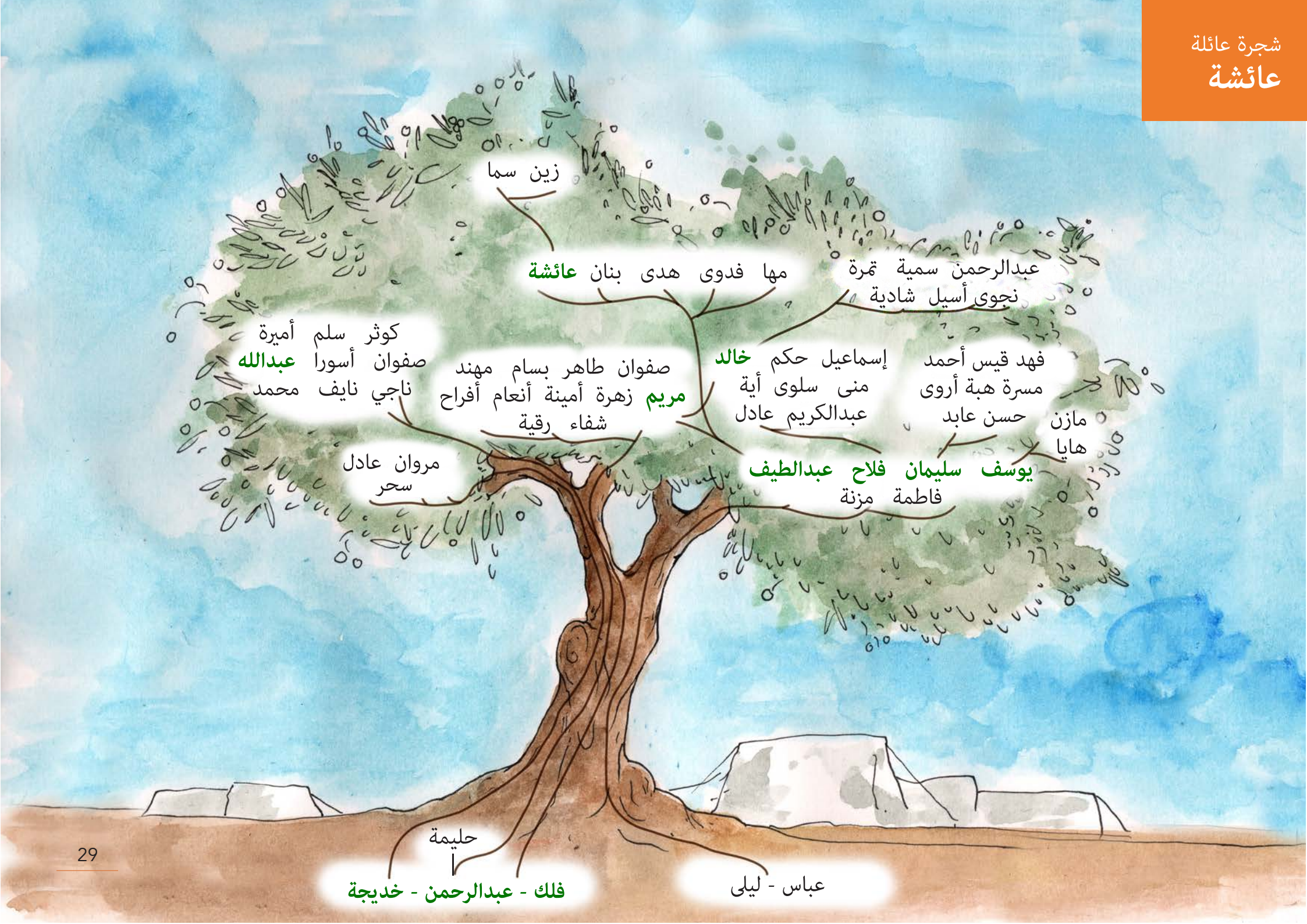

قصة أزهار:
الكفاح من أجل حقوقها

أزهار من أهالي حماه، مضى ست سنوات على نزوحها الأول بسبب الحرب التي دمرت بلدها.

لم تأخذ أزهار أي ممتلكات من والدها ووالدتها فهما لا يزالان على قيد الحياة وفي بلدتها لا توزع العقارات على الأولاد قبل وفاة الوالدين. بعد التجربة التي عاشتها أزهار، أصبحت تؤمن بأنه على المرأة المطالبة والحصول على حقوقها في الميراث، وترى أزهار أنه في بعض الأحيان على الأهل توزيع الميراث وهم على قيد الحياة ليضمنوا حصول الأبناء والبنات على حقوقهم. تقول أزهار أنه يتم تطبيق عادات كهذه في المدينة في بعض الاحيان، لكن ليس في قريتها فالعادات والتقاليد أقوى.

المراضاة بالنقود بدلاً من الأرض والممتلكات:والدة أزهار

تلقت والدة أزهار نقود لإرضائَها مقابل حصتها في أرض والدها وقسمت المال الذي تلقته على أزهار وأخواتها البنات. في أحد الايام سألت أزهار إخوتها إذا كان بإمكانها البناء على أرض والدها في المستقبل؟ فكان الجواب أنهم سيقدمون لها حصة نقدية ترضيها فقد خططوا للبناء على الأرض ومن المفترض أن يقوم زوجها بشراء الأرض للبناء بحسب العادة الدارجة. هذا الرد هو في الغالب الحل المعطى للنساء حينما يطالبن بالميراث أو الممتلكات. صُدمت أزهار بأنَ إخوتها سيعاملونها بهذه الطريقة أيضاً.

وفقاً لتقاليدهم، يُعطى الابن الأولوية في الميراث كونه المسؤول عن توفير لقمة العيش لعائلته والمفترض أن لا تكون لدى المرأة أي مسؤوليات بل تصبح هي أيضاً مسؤولية زوجها.

المهر الذي استغنت عنه

عندما تزوجت أزهار حصلت على 200 ألف ليرة سورية كمهرٍ مقدّم. وتم الاتفاق على أنها ستتلقى أيضا 200 ألف ليرة سورية كمهر مؤجل. وحسب العادات والتقاليد في قرية أزهار، استخدم المهر لشراء الذهب.

في بداية زواجَهما، قامت أزهار ببيع معظم الذهب الذي اشترته بنقود مهرها لمساعدة زوجها في فتح محل لبيع الملابس لأن الوضع المالي لزوجها لم يكن جيداً وعمل الاثنان معاً في محل الملابس. وعلى الرغم من أن أزهار تقاسمت نفقات المعيشة مع زوجها وانها باعت ذهبها لفتح المحل إلا أن زوجها لم يشتر لها ذهب مقابل ما باعته ولا حتى أثناء زواجهما لأنه إعتقد بأنه «كلما زاد ثراء المرأة، كلما أصبحت أقوى» وبذلك يصعب التعامل معها.

قامت أزهار أيضاً ببيع ما تبقى من ذهبها لمساعدة زوجها في شراء بيت وبذلك أنفقت معظم مهرها ومدخراتها على البيت الذي تركته وراءها. بالتفكير في الماضي تندم أزهار الآن على بيع الذهب الذي اشترته من مهرها ليتمكنا من شراء البيت والأثاث ومحل الملابس لأن هذه الممتلكات كانت مسجلة بإسم زوجها. والأسوأ أنه بعد نزوحهم بسبب الأزمة فقدوا محل الملابس وجميع الممتلكات، والآن تقول أزهار أنها لو استطاعت العودة بالزمن لطلبت من زوجها بأن تسجل الممتلكات بإسميهما معاً.

النضال من أجل حقوقها أثناء النزوح

واجهت أزهار تحديات أخرى أيضا كونها عاشت مهجرة. حيث واجهت نزاعاً مع جيرانها عندما تخطى جيرانها حدود أرضها بمقدار مترين وبدأوا في البناء. وبعد فترة من التنازع، تم حل المسألة بمساعدة شيخ ووافقت الأطراف المتنازعة على تعديل الحدود وبناء سياج حسب الإتفاق. ولحسن الحظ تم الحل ودياً ولم يكن هناك أي استعمال للقوة.

وصمة الطلاق

أصبحت الحياة الزوجية أكثر صعوبة أثناء النزوح وظهرت المشاكل بين أزهار وزوجها حيث لم تستطع مواصلة حياتها معه، مع أنها حاولت كثيراً إلا أن الامر بدء يؤثر على صحتها ونفسية أطفالها أيضا حتى أن زوجها امتنع عن الانفاق عليهم فقررت أن تتطلق منه وتتركه. أُجبرت أزهار على التنازل عن مهرها المؤجل وعما استثمرته في بناء بيت الزوجية والأثاث وللأسف اضطرت إلى التخلي عن حضانة أطفالها أيضاً مقابل الحصول على الطلاق. لم يكن أمامها حل أخر وقتها. عاش أولادها معها حتى المرحلة الأخيرة من إجراءات المخالعة، حتى أن زوجها قد هدد بقتل بعض أفراد أسرتها إن لم تتنازل وبذلك اضطرت أزهار للتخلي عن حقها في تربية أطفالها.

عندما تم منحها الطلاق، قامت أزهار برفع دعوى قضائية ضد زوجها واستردت حضانة أطفالها. قالت لنا أزهار: «لا يجب على النساء أن يخجلن من طلب حقوقهن». وتقول أيضاً على النساء أن يكنَّ واعيات بما قد يحدث لهنَّ في المستقبل وأنها نادمة على كل حق تخلت عنه لإنها حقوق لأطفالها أيضاً.

بعد الطلاق، تغيرت حالة أزهار حيث عملت كمدرّسة لمدة أربع سنوات لإعالة أطفالها وقامت بتوفير المال لشراء بيت صغير لهم. قالت لنا: «النزوح مرهق» والتنقل من منزل إلى آخر ومن قرية إلى أخرى مرهقٌ جداً. أخيرا حينما استطاعت شراء بيت لأطفالها ورغم إرتياحها الا أنها واجهت النقد من المجتمع ، فبعض الناس اعتبروه عيبا على إمرأة مطلقة امتلاك عقار لوحدها «كيف يمكنها أن تعيش بمفردها؟ هكذا تسائل البعض، بالرغم من أنها بحاجة إلى منزل لعائلتها. وبالرغم من ذلك اشترت أزهار البيت وقامت بتسجيله باسمها في السجل العقاري بمساعدة محامية.

كذلك الحال عندما كانت أزهار في فترة العدة و بعد الطلاق أيضاً فقد واجهت إنتقادات من مجتمعها إلا أنها لم يكن لديها خيار سوى أن لا تهتم للانتقادات فهي لم تخالف لا الشرع ولا القانون.

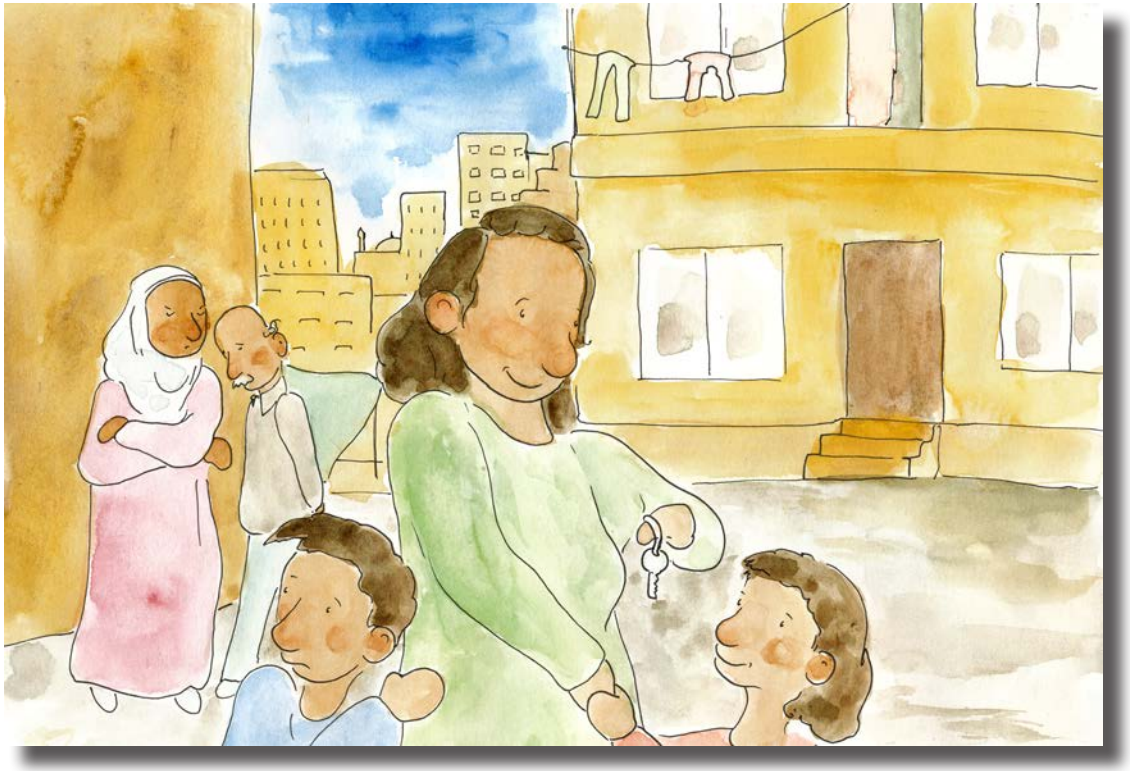

معرفة حقوقها: تدرك النساء حقوقهن ويدركن كذلك العادات والتقاليد

تعرف أزهار جميع حقوقها الخاصة بالسكن والأرض والممتلكات وتقول أنه يجب تمكين النساء و دعمهن للتمتع بحقوقهن فعلياً و ليس العمل على زيادة الوعي لديهن فقط و خاصة في البيئات التي يكون النمط الغالب فيه «الأقوى هو الأكثر استحقاقاً» و «القوي يتغلب على الضعيف» ترى أزهار أن العادات والتقاليد قد تحكم الناس أكثر من القانون. على سبيل المثال، تقول أزهار أنها عرفت أن لها الحق في النفقة بعد طلاقها – أي النفقة من زوجها لنفسها أثناء العدة والنفقة لأطفالها – و لكنها اختارت عدم المطالبة بذلك بسبب العواقب الاجتماعية التي ستجنيها هي وأطفالها، فالأمر أصعب خصوصاً في حالات المخالعة حينما تطلب الزوجة الطلاق .

ملكية المنزل تجلب الاستقرار بعد النزوح

تشعر أزهار بنوع من الأمان لأنها تمتلك منزلاً باسمها في سورية، وتعيش بسلام مع ابنتها وابنها بعد كل ما مرت به أثناء طلاقها.

و بالنسبة إلى أزهار، ملكية البيت تعني امتلاكها لأوراق ملكية مسجلة بإسمها تحتفظ بها معها بحيث تثبت هذه الوثائق ملكيتها لمنزلها وتمنع أي شخص من التدخل في حقوقها؛ فتسجيل المنزل باسمها يعني أنها لا تخشى أن يتم طردها من قبل المالك أو الاستمرار في التنقل.

تقول أزهار أن التملك يجلب الاستقرار والثقة والحياة الكريمة لها ولأطفالها. عندما قامت أزهار بشراء البيت، بحثت عن البيت بنفسها وسألت في مكاتب العقارات وقارنت الأسعار واستشارت أصحاب الخبرة ودرست كل خطوة بعناية قبل اتخاذ القرار النهائي بالشراء، وتعلم الآن أن هذا المنزل ملكها بالكامل.

بتمكنها من حماية حقوقها وحقوق أطفالها، تقول أزهار إنها كانت قادرة على الدفاع عن نفسها ضد الظلم الموجه للمطلقات، وتعتقد أيضاً أنها أقنعت الكثير من الناس بأن النساء يصبحن بمأمن أكبر حين يطالبن بحقوقهن ويدافعن عنها مُقابلَ الجميع.

مكان أُسميه "منزلي"

تضم هذه المختارات خمس قصص حقيقية ترويها نساء سوريات كتبت خلال عامي2019 و 2020 كجزء من عمل المجلس النرويجي للاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بحقوق المرأة في السكن والأرض والملكية (HLP) في سورية. وتهدف هذه القصص إلى تسليط الضوء على تجارب نساء رُويت بأصواتهن، يتحدثن فيها عن كفاحهن للحصول على حقوقهن في الملكية.

NRC
NORWEGIAN
REFUGEE COUNCIL

UNDP

UKaid
from the British people